

Distr.: General  
26 May 2005  
Arabic  
Original: English



## تقرير خاص مقدم من الأمين العام بشأن الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### أولا - مقدمة

١ - أجمل الاتفاق الشامل والجامع المتعلق بالمرحلة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي وقعت عليه الأطراف الكونغولية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عملية انتقالية، تُتَوَجَّح بانتخابات وطنية تُجرى بعد انقضاء عامين على تولى الحكومة الانتقالية السلطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وقد نصَّ الاتفاق على إمكانية تمديد الفترة الانتقالية لفترتي ستة أشهر آخرين إذا ما أُخِرت الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات. ومع أنه تمت مواجهة مصاعب جمة على مدى العامين الماضيين فإن الحكومة الانتقالية قطعت، مع ذلك، أشواطاً هامة في تنفيذ أهداف اتفاق السلام، هذا ويركز الشعب الكونغولي اهتمامه الآن بصورة متزايدة على الانتخابات.

٢ - وسوف تكون الانتخابات المقبلة هي الانتخابات الوطنية الأولى في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٦٥. وستنطوي هذه الانتخابات على عدد من التحديات الهائلة: المهمة اللوجستية المتمثلة في الوصول إلى جميع الناخبين المؤهلين للتصويت في بلد تبلغ مساحته مساحة أوروبا، ولا تكاد توجد فيه طرق، وليس لدى معظم سكانه بطاقات هوية، ولم يُجرَ فيه تعداد للسكان منذ عام ١٩٨٤؛ وينعدم الأمن فيه لوجود جماعات مسلحة في بعض مناطقه وللتوترات السياسية التي تسود أرجاء أخرى منه؛ والضغط الذي يمارسه الجمهور لما لديهم من آمال عريضة في التغيير. هذا وسوف تتأثر العملية الانتخابية، هي الأخرى، بعدد من القضايا الهامة المطروحة على جدول أعمال الفترة الانتقالية، الذي ما برح إحراز تقدم فيه يتعرض لتأخيرات كثيرة، ولا سيما تحقيق الاندماج في الجيش والشرطة وإصلاحها، وجدول الأعمال التشريعي، وبسط إدارة الدولة، والإدارة المالية للبلد.



٣ - ويعدُّ إجراء الانتخابات عنصراً أساسياً في الانتقال من حالة بلد خارج من الصراع إلى دولة ديمقراطية موحدة ومستقرة حقاً. وسيكون أمراً أساسياً لا غنى أن تتمتع هذه الانتخابات بمصدقية كافية في نظر الناخبين الكونغوليين والأحزاب السياسية الكونغولية تُسفر عن قبول عام لهذه العملية ونتائجها. وفي قراره ١٥٩٢ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، دعا مجلس الأمن الأطراف في العملية الانتقالية إلى إحراز تقدم ملموس صوب إجراء انتخابات، على نحو ما نص عليه الاتفاق الشامل والجامع، ولا سيما في العمل على إقرار الدستور وقانون الانتخابات في وقت مبكر وكذا تسجيل الناخبين. ويقدم هذا التقرير عرضاً للتقدم المحرز صوب إجراء انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الإطاران التشريعي والتنفيذي، والحالة السياسية والبيئة الأمنية. كما أن هذا التقرير، المستند إلى نتائج بعثة للأمم المتحدة لتقييم الأعمال التحضيرية للانتخابات، التي كانت قد قامت بزيارة إلى ذلك البلد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بعرض خطط بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرامية إلى مساعدة الشعب الكونغولي في تحقيق عملية انتخابية ناجحة ومفتوحة.

## ثانياً - حالة الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات

### جدول الأعمال التشريعي

٤ - على الرغم من التأخيرات الجمة فإنه تتوفر مع ذلك العناصر الهامة للإطار التشريعي لإجراء الانتخابات، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالجنسية وتسجيل الناخبين. على أنه ما زال يتعين إقرار قوانين العفو والاستفتاء والانتخابات. وفي ١٣ أيار/مايو، أقرت الجمعية الوطنية دستوراً ما بعد الفترة الانتقالية.

٥ - وسيضطلع الدستور الجديد بدور حاسم الأهمية في تثبيت الاستقرار في مرحلة ما بعد الانتخابات. ذلك أن مشروع الدستور ينص على دولة موحدة تكون على قدر كبير من اللامركزية، وتمتتع أقاليمها بالحكم الذاتي. وكذلك يرى الدستور نظاماً شبه رئاسي، يُنتخب الرئيس فيه باقتراع عام مباشر بأغلبية مطلقة من الأصوات. ويُعيّن الرئيس رئيساً للوزراء إما من الحزب ذي الأغلبية في البرلمان، وإما من ائتلاف أحزاب أصغر، يشكل أغلبية. وينص الدستور على توازن للقوى بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية. وستقوم الحكومة، التي تكون مسؤولة أمام الجمعية الوطنية؛ في تشاور مع الرئيس، بتحديد سياسة الدولة وتنفيذها.

٦ - وسوف يحظى بأهمية مماثلة نص القانون الانتخابي، الذي ينبغي أن يكون الأساس لعملية انتخابية، تستوفي على نحو كبير المعايير الدولية للإنصاف والشفافية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للقانون الانتخابي أن يُضم أحكاما جامعة ومتكافئة بشأن أهلية المرشحين، وآليات الفصل في المنازعات، وأحكاما تحول دون سوء الممارسات الانتخابية، وضمانات دنيا للمشاركة. وينبغي أن يبين القانون الانتخابي وسائل الإعلان عن القواعد التنظيمية في المجالات التي لا يقدم القانون فيها نفسه جميع التفاصيل اللازمة. ونظرا للضغوط الزمنية التي تواجه عملية الانتقال، فإنه ينبغي أن تكون في القانون أيضا مرونة كافية تمكن اللجنة الانتخابية المستقلة من التعامل مع الحالات غير المنصوص عليها صراحة في القانون.

### الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات

٧ - بعد تأخير طويل استغرق عاما كاملا، أنشئت اللجنة الانتخابية المستقلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وعلى مدى العام الماضي، بذلت اللجنة الانتخابية المستقلة، المسؤولة عن تنظيم وإجراء العمليات الانتخابية، قصارى جهدها للتعويض عن الوقت الضائع بوضع الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات موضع التطبيق. ومع ذلك، قدّم رئيس اللجنة المذكورة إلى الجمعية الوطنية، في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، تقريره عن حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات، وطلب رسميا من الجمعية الوطنية، وفقا للدستور الانتقالي، الموافقة على تمديد الفترة الانتقالية.

٨ - وفي العام المنصرم، أنشأت اللجنة الانتخابية المستقلة قاعدة وطنية في كينشاسا و ١١ مكتبا في المقاطعات، ومعظم مكاتب الاتصال المقررة الـ ٦٤، والتي تكون بمثابة جهاز تنفيذي يغطي الأقاليم الـ ١٤٥ والمدن الـ ٢١ التي تؤلف في مجموعها الإدارة المحلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقامت اللجنة أيضا بوضع خطط مفصلة وبدأت العمل في المجالات الأربعة الهامة لعملية التسجيل الناخبين، واللوجستيات (توزيع وجمع المواد والموظفين)، وتوعية الجمهور، وتدريب موظفي الانتخابات العاملين لفترات قصيرة. وفي ما يتعلق بتسجيل الناخبين، أجريت تجربة للتحقق من صحة عمل معدات التسجيل في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو، ومن المتوقع أن تصل الدفعة الأولى من آلات تسجيل الناخبين إلى البلد في أوائل حزيران/يونيه.

٩ - ومن أجل تسجيل الناخبين الذين يقدر أن يصل عددهم إلى ٢٨ مليون ناخب، تدعو الخطة الانتخابية إلى إنشاء ما يقرب من ٩٠٠٠ مركز تسجيل في أرجاء البلد كافة، وإلى أن يتم التسجيل على أساس تصاعدي للإفادة القصوى من الموارد. ومن المنتظر أن يبدأ

تسجيل الناخبين في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بدءا بكينشاسا والمناطق الحضرية الأخرى. وسوف يُنشر السجل الختامي للناخبين فور اكتمال عملية التسجيل برمتها.

١٠ - وستوضع الخطط التفصيلية لمرحلة الاقتراع في صيغتها النهائية فور إقرار قانون الانتخابات، الذي سيحدد عدد أيام الاقتراع وتسلسل الانتخابات ومستوياتها. ومن أجل هذه المرحلة من العملية، تعتزم اللجنة الانتخابية المستقلة أن تُقسّم كل موقع للتسجيل إلى ما بين ثلاثة وخمسة مراكز اقتراع. بما يوفر ما مجموعه ٤٠.٠٠٠ مركز اقتراع يعمل في حوالي ١٠.٠٠٠ موقع للاستفتاء والانتخابات الوطنية.

١١ - واستنادا إلى بعثة الأمم المتحدة للتقييم وإلى تقدير اللجنة الانتخابية المستقلة فإن في الإمكان أن يتم بُعيد نشر قائمة الناخبين، إجراء الاستفتاء، الذي سوف تسبقه فترة حملة عملية انتخابية وتوعية انتخابية. وعندئذ سوف يتم تحديد الفترة الزمنية الفاصلة بين الاستفتاء والانتخابات الوطنية بالاستناد أساسا إلى الاحتياجات التنفيذية لسحب وجرّد وإعادة توزيع أي مواد قابلة للاستعمال من الاستفتاء، فضلا عن إجراءات شراء مواد جديدة.

١٢ - ويتم تنسيق المساعدة الدولية، المقدمة إلى العملية الانتخابية، من خلال جهازين تكميليين رئيسيين. فاللجنة التقنية التابعة للجنة المشتركة المعنية بالانتخابات، التي تشترك في رئاستها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واللجنة الانتخابية المستقلة، هي الجهاز الرئيسي للتنسيق لكل الجهات الفاعلة الدولية الداعمة لعملية الانتخابات. هذا وقد أنشئت لجنة توجيهية، مؤلفة من المانحين لصندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المخصص للجنة الانتخابية المستقلة، بغرض تقديم التوجيه الاستراتيجي وإجازة جميع القرارات الرئيسية للإتفاق والمصادقة عليها.

١٣ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وافق المانحون على ميزانية تقديرية بلغت نحواً من ٢٨٥ مليون دولار لدعم العملية الانتخابية من خلال اللجنة الانتخابية المستقلة. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً خاصاً للمساعدة في تعبئة الموارد وإدارة تبرعات المانحين. وحتى هذا التاريخ، تم الإعلان عن تبرعات قدرها ١٨١ مليون دولار تقريبا من أصل ميزانية قدرها ٢٨٥ مليون دولار. على أن المبالغ التي أُتيحت فعلا لم تتجاوز ما يقرب من ٨٨ مليون دولار، الأمر الذي يثير مشكلة تدفق نقدي يمكن أن يكون لها أثر معاكس على شراء مواد تسجيل الناخبين. هذا ومن أصل مبلغ الـ ٢٠ مليون دولار الذي ساهمت فيه حكومة جمهورية الكونغو، وصلت المصروفات الفعلية إلى مبلغ مليوني دولار فقط حتى تاريخه.

١٤ - وتُعزى التكاليف المرتفعة لتنظيم الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بشكل أساسي، إلى مساحة البلد الشاسعة والنقص في هياكله الأساسية. وهذه العوامل، فضلا عن التحديات التي جرى التنويه إليها آنفا، تُؤثر على عمل اللجنة الانتخابية المشتركة على شتى المستويات. وفيما يمكن على وجه العموم وصف مكاتب اللجنة الانتخابية المشتركة الموجودة في المقاطعات بأنها مكاتب عاملة فإن عمل هذه المكاتب قد عاقه وجود مكاتب أدنى من المستوى المقبول وافتقار إلى المعدات المكتبية الأساسية. وفيما يتوقع تجهيز المكاتب ببعض المعدات في وقت قريب فإن إنشاء مكاتب الاتصال الـ ٦٤ إنشاء كاملا قد عاقه مصاعب في تحديد الأماكن المناسبة، كما عاقه، في بعض الحالات، الافتقار إلى التعاون من جانب السلطات المحلية. ويعنى التأخر في إنشاء مكاتب الاتصال أنه يتعين إنجاز تحديد مراكز تسجيل الناخبين المقبلة بتدخل مباشر من موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد الوطني، بدعم مقدم من موظفي الانتخابات الميدانيين التابعين لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٥ - ومع أن ميزانية الانتخابات تغطي تكلفة نقل المعدات والمواد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية والنقل السطحي من ثم من ١٤٥ إقليما و ٢١ مدينة إلى مراكز التسجيل والاقتراع، فإن هذه الميزانية لا تشمل النقل السائب للمواد الكهربائية من كينشاسا إلى الأقاليم والمدن الكبرى. وإذا ما وضع في نظر الاعتبار المساحة الشاسعة لهذا البلد والافتقار إلى الطرق، فإن هذا الأمر سوف يتطلب مزيجا من أصول النقل الجوي والنهري، وهو ما لا وجود له محليا. وعليه، طلبت اللجنة الانتخابية المستقلة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تولي هذه المسؤولية. ولتحقيق وفورات الحجم الكبير، سوف يكون مما لا غنى عنه، في هذا الصدد، أنه يتم تنسيق وثيق لتخطيط وتنفيذ الشؤون اللوجستية بين اللجنة الانتخابية المستقلة وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

### البيئة السياسية

١٦ - حتى هذا التاريخ، تقدمت بضع مئات من الأحزاب السياسية بطلبات تسجيلها كهيئات مشاركة في الحملة الانتخابية، وفق ما يتطلبه القانون المعني بتنظيم الأحزاب السياسية وعملها، الصادر في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤. وتضم الأحزاب الرئيسية الأربعة ثلاثة من عناصر الحكومة الانتقالية - حزب الشعب للإعمار والديمقراطية، والتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وحركة تحرير الكونغو وكذا الاتحاد من أجل

الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وإضافة إلى هذه الأحزاب السياسية الرئيسية الأربعة، يقدر أن يكون حوالي ٢٠ حزبا آخر قاعدة انتخابية كبيرة.

١٧ - وفي حين أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، نظرا لتاريخها، لا تملك خبرة في الحوار السياسي السلمي، فإن إجراء انتخابات ذات مصداقية يتطلب حملة حرة ونزيهة ووصولاً آمناً لجميع السكان إلى مراكز التسجيل والاقتراع دون خوف من التهيب. على أن هناك قلقاً من أن التوترات التي نشأت خلال الفترة الانتخابية قد تُسفر عن انتهاكات متزايدة للحقوق المدنية والسياسية. لكن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد قامت فعلاً بتسجيل وتوثيق انتهاكات حرية الصحافة والتجمع والتعبير، وسجلت حالات اعتقال ومضايقات لسياسيين أو متعاطفين مع الأحزاب السياسية.

١٨ - وينبغي ملاحظة أن العناصر الحالية للحكومة الانتقالية سوف تشارك في العملية الانتخابية كأحزاب سياسية. وسوف يكون من الضروري أن تقوم هذه العناصر، في إطار هذا الدور المزدوج كأعضاء في الحكومة الانتقالية وكمرشحين انتخابيين، باتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة أن تكون العملية الانتخابية حرة ونزيهة لكل المعنيين، ولكفالة أن تكون هذه هي نظرة السكان إلى هذه الانتخابات. ومع أنه قطعت أشواط كبيرة في توحيد البلد ودمج قوات الأمن، فإن هناك قلقاً من أن يحاول أعضاء الحكومة الانتقالية على المستويات كافة استخدام نفوذهم من خلال القوات المسلحة أو الشرطة أو الإعلام أو عمليات التمويل الحكومية للتأثير على عملية الانتخابات.

١٩ - ويعد الانتكاس في الاقتصاد الكونغولي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، هو الآخر، مسألة تبعث على القلق الشديد من حيث الإدارة الاقتصادية السليمة للبلد ومن حيث الفترة الانتخابية المقبلة على حد سواء. فقد أبلغ المانحون الرئيسيون عن تزايد المؤشرات على سوء الإدارة المالية والفساد والافتقار إلى الشفافية في جباية الإيرادات وفي الإنفاق الحكومي. وقد لوحظ أن هذه الاتجاهات قد تكون ذات صلة بالتلاعب بالإيرادات من جانب الموظفين الذين لا يتوقعون العودة إلى الإدارة عقب الانتخابات وكذا من جانب الأشخاص الذين يسعون إلى التأثير على عملية الحملة الانتخابية. وأعرب المانحون عن القلق من أنه فيما يقدم المانحون الدعم إلى نصف الميزانية الوطنية فإن الحكومة ما زالت لا تغطي الخدمات الأساسية، بما في ذلك مرتبات موظفي الخدمة المدنية. وقد ثار قلق بالغ من إمكانية أنه قد يسهل على المفسدين المحتملين، مع تناقض قيمة الفرنك الكونغولي وازدياد معدلات التضخم، استغلال الإحباط لدى الشعب الكونغولي، بما في ذلك الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة الذين يتقاضون مرتبات أقل مما ينبغي.

## البيئة الأمنية

٢٠ - هناك عدد من الأخطار التي يحتمل أن تهدد أمن العملية الانتخابية. ذلك أنه في مناخ يسوده انعدام الأمن والخروج عن القانون، يتمثل مصدر قلق كبير في استمرار وجود الجماعات المسلحة ذات الولاء المتقلب، وفي استمرار وجود التوترات، ولا سيما في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا الوسطى وكاتانغا الشمالية، وبدرجة أقل، في مانيما. إن أنشطة "المفسدين"، المعارضين للانتخابات ولعملية السلام، والذين قد يستغلون هذه الجماعات، قد تؤثر تأثيرا خطيرا على المناخ الذي تُجرى فيه الانتخابات، بما في ذلك عن طريق تأخير الأعمال التحضيرية أو تعطيلها. وفي وسع هذه الجماعات أيضا أن تشكل خطرا على نشر أفراد الانتخابات الوطنيين والدوليين وعلى وصول السكان إلى مراكز التسجيل والاقتراع.

٢١ - وبالاقتراع مع الوحدات العسكرية الوطنية الموحدة، سوف تساعد عمليات الانتشار العسكرية التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مناطق إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في الحفاظ على تواجد أمني عام في هذه المناطق خلال العملية الانتخابية. غير أنه أثير القلق بشأن توفير الأمن للانتخابات في كاتانغا الشمالية وكاتانغا الوسطى، حيث لا وجود إلى حد بعيد لإدارة الدولة وحيث يتعين على القوات المسلحة الوطنية أن تُظهر القدرة على التعامل مع قضايا الأمن المتصلة بوجود جماعات الماي ماي في هذه المناطق. وسوف يكون نجاح العملية الانتخابية وثيق الصلة بالتقدم المحرز في إقناع هذه الجماعات بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني، ولا سيما بتوحيد الجيش. وعلاوة على ذلك، فإن في وسع أي جيش وطني يعمل تحت إمرة سلسلة قيادة محكمة، تملك السيطرة على القوات المسلحة والمدفوعة الأجر والمجهزة بالمعدات وبغير ذلك من وسائل الإمداد أن يشكل رادعا إضافيا للتحديات التي تتسم بالعنف، للعملية الانتخابية، وأن يساهم في توفير الأمن على الحدود. وإذا لم تقم الحكومة على وجه الاستعجال بمعالجة مسألة إدماج جماعات الماي ماي في كاتانغا فإن المشاركة الكافية للناخبين في هذه المنطقة قد تكون عرضة للخطر.

٢٢ - وهناك فئة ثانية من التهديدات الأمنية تتصل بالقانون والنظام، ولا سيما بالتوترات بين الأحزاب السياسية في المراكز السكانية الكبيرة، من مثل كينشاسا، ومبوجي مايي، ولومباشي، وأيضا ولكن بدرجة أقل، كيسانغاي. وهناك قلق من أن يكون في إمكان الأحزاب السياسية المهيمنة في هذه المناطق - وأجهزة الحكم المحلي إذا كانت معارضة للأحزاب السياسية الرئيسية في المنطقة - تهديد أنشطة الأحزاب الصغيرة، بما في ذلك عن

طريق استغلال النفوذ لدى قوات الشرطة المحلية والجماعات المسلحة وأطفال الشوارع وخلق العصيان المدني، وتوجيه تهديدات مباشرة إلى الشخصيات السياسية. ومن المحتمل أن تقوم الأحزاب السياسية المتنافسة، ولا سيما تلك التي تمثل جماعات الأقليات، بالاحتجاج بقوة والخروج في مسيرات مناهضة لأي تلاعب أو سوء استعمال ظاهر للسلطة من جانب المسؤولين في أجهزة الحكم المحلي.

٢٣ - وتتمثل حالة تدعو إلى القلق في مسألة كيف يمكن أن تؤثر التوترات السائدة بين الجماعات العرقية على ديناميات السياسة المحلية في بعض المناطق. فقد تشكل العودة المتوقعة لعدد يصل إلى ٨ ٠٠٠ لاجئ بانيا مولينغي من رواندا، وبوروندي، كانوا قد هجروا ديارهم نتيجة العنف خلال أزمة بوكافو في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وكذا العودة المتوقعة لما مجموعه ٤٠ ٠٠٠ لاجئ بانيا رواندي من رواندا إلى كيفو الشمالية أخطارا جسيمة على الأمن خلال مرحلتي التسجيل والاقتراع من عملية الانتخابات.

٢٤ - وكذلك فإن من المحتمل أن تشهد منطقة إيتوري من المقاطعة الشرقية، حتى بعد إكمال نزع السلاح ودمج فئات المجتمع، تصاعدا في التوترات خلال الفترة الانتخابية بين طائفتي هيمبا وليندو المتشابكتين تشابكا وثيقا، ولا سيما في إقليمي دجوغو وارومو. كما أن ثمة قلقا من أن تشتد التوترات العرقية خلال العملية الانتخابية في مناطق كاتانغا الجنوبية، وبخاصة مدن لوبومباشي وكولوزي وليكاسي. ولهذا المدن، التي يشكل عدد الناخبين فيها ما نسبته ٢٧ في المائة من عدد الناخبين التقديري في المقاطعة، تاريخ من العنف بدوافع عرقية من جانب الكاتانغيين الأصليين ضد الكونغوليين من مقاطعات أخرى.

### ثالثا - الدعم المقدم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لإجراء الانتخابات

٢٥ - مع إجراء الانتخابات في الفترة المقبلة، تكون عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحركت نحو مرحلة جديدة. وفي حين أن في وسع المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى العملية الانتخابية، فإن الإمساك بزمامها والسيطرة عليها أمر يبقى في يد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها. ولا بد للحكومة الانتقالية من أن تعالج بعض القضايا الرئيسية كيما تكفل أن تكون العملية الانتخابية مأمونة وذات مصداقية. وسيكون أهم هذه القضايا هي تقديم الدعم المالي واللوجستي للعمليات الانتخابية؛ وإقامة الأمن من خلال إيلاء مزيد من الاهتمام لتوحيد دمج قوات الجيش والشرطة وزيادة الموارد اللازمة لذلك، وإقامة نظام شفاف للرقابة المالية لجباية الإيرادات وللإنفاق؛ وكفالة أن تكون البيئة السياسية خالية من التهريب خلال مرحلتي الحملة الانتخابية والتصويت من العملية الانتقالية.



٢٦ - وخلال المرحلة الانتخابية من العملية الانتقالية، سيكون الهدف الرئيسي لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو العمل على كفالة أن تكون الظروف مهيأة حتى يتسنى للحكومة المنتخبة حديثاً أن تُدير البلد في بيئة تنعم بالاستقرار. وعليه سوف ينصرف الجهد الرئيسي الذي سوف تبذله البعثة إلى مساعدة الشعب الكونغولي في إرساء بنیان حكومة ناجعة في فترة ما بعد المرحلة الانتقالية على أساس متين، والتصدي للتحديات المرتبطة بتنظيم الانتخابات وإجرائها؛ وكفالة أن تفضي البيئة السياسية والأمنية إلى عملية انتخابية ذات مصداقية.

٢٧ - على أن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لن يكون في وسعها، نظراً للمساحة الشاسعة لهذا البلد، أن تنشر أفرادها من المدنيين والعسكريين والشرطة في كل المناطق. لذا ستركز البعثة جهودها المدنية/السياسية، على الصعيد الوطني، وعلى المراكز السكانية الرئيسية على مستوى المقاطعة، على أن يتزامن ذلك مع عمليات نشر بعثات مؤقتة إلى المواقع المأهولة بعدد أقل من السكان. وسوف يركز أفراد شرطة البعثة اهتمامهم على بناء القدرات، ولا سيما في المناطق التي يحتمل أن تقع فيها اضطراب مدني، حيث سيقى الجهد الرئيسي منصبا على الحوار السياسي وحل المشاكل. كما أن عمليات نشر الأفراد العسكريين التابعين للبعثة، وأنشطة العمل السياسي الذي ستقوم به البعثة، ستنصب على مواجهة التهديد العسكري الذي تشكله الجماعات المسلحة التي لا سيطرة عليها.

### العملية التشريعية

٢٨ - وفقاً لولايتها، وكما تبين أعلاه، تولت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال اللجنة المشتركة المعنية بالتشريعات الأساسية واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، تنسيق الدعم التقني والسياسي الدولي لمساعدة المشاركين الكونغوليين في الحوار في جهودهم المبذولة في التحضير لدستور ناجع بعد الفترة الانتقالية. وسوف يقدم دعم مماثل للقانون الانتخابي.

٢٩ - وهناك قضية أخرى من قضايا جدول الأعمال التشريعي ذات صلة بالشكاوى الممكن تقديمها أثناء العملية الانتخابية ولا سيما عقب الاقتراع. ومن المحتمل أن ينص القانون الانتخابي على آلية للفصل في المنازعات، إما من خلال نظام المحاكم الكونغولية وإما من خلال إنشاء محكمة انتخابية خاصة. وبعد سنوات من الصراع والشقاق بين الفصائل، ما زال نظام المحاكم الكونغولي هشاً غير قوي. لذا فإن دعم بناء القدرات، أيا كانت الآلية التي يقع عليها الاختيار، سيكون مطلوباً للمساعدة في تدريب القضاة على القانون

الانتخابي. هذا وإذا ما واجهت أجهزة الفصل الكونغولية في المنازعات شكاوى كبيرة ضد العملية الانتخابية في جو مشحون سياسياً، فإنه ينبغي النظر في إنشاء فريق مستقل من الخبراء في الانتخابات، بما في ذلك شخصيات دولية ذات سمعة لا يرقى إليها الشك، قد تُدعى إلى إجراء تقدير لأي ادعاءات كبيرة. وفي حين أنه يتعين أن يكون هذا الفريق مستقلاً عن البعثة، وبعد أن وضعت في اعتباري دور البعثة في دعم الانتخابات، فإنني قد طلبت إلى ممثلي الخاص أن يتولى هو والحكومة الانتقالية، واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية النظر في هذه القضية في الوقت المناسب.

### العمليات الانتخابية

٣٠ - تتألف شعبة المساعدة الانتخابية، التابعة للبعثة، من فريق صغير في المقر، يتولى تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين يومياً إلى اللجنة الانتخابية المستقلة على الصعيد الوطني، وكذا المشورة والتنسيق الاستراتيجيتين للمأخين الدوليين للعمليات الانتخابية. وقد أنشئت المكاتب الميدانية لهذه الشعبة في ١٥ موقعا، ١٣ منها عاملة بكامل طاقتها (يستثنى من ذلك موقعا كيكويت وباندونو). وتقدم هذه المكاتب الميدانية المساعدة التقنية إلى مكاتب اللجنة الانتخابية المستقلة في المقاطعات ومكاتب الاتصال التابعة لها، وقد قامت هذه المكاتب، إلى حد بعيد، بسد الفجوة والذي تمخض عن القيام مؤخرا بإنشاء الهياكل الميدانية للجنة الانتخابية المستقلة. وفي حين أن كل مكتب من هذه المكاتب الميدانية يقع في مقاطعة واحدة من المقاطعات فإنه قد أنشئت في بعض المناطق مكاتب إضافية مراعاة للامتداد الجغرافي ولعدد السكان وللتعقيد السياسي للمنطقة.

٣١ - وكان هيكل العنصر الانتخابي في البعثة قد اقترح في بادئ الأمر قبل إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة وهيكلها التنفيذي في الميدان، وقبل إصدار التشريعات التي تحكم العملية الانتخابية بوقت طويل. وبناء على تقدير جديد للاحتياجات، فإنني اعتمدت إنشاء ستة من المكاتب والمكاتب الفرعية الميدانية الإضافية، وتقديم تقرير بسيط للفريق في المقر، ذلك أن المكاتب الميدانية الإضافية هذه ستقرب المسافة بين أفراد البعثة وهيكل العمليات الميدانية للجنة الانتخابية المستقلة وتعزز قدرتهم على تقديم المساعدة التقنية إلى هذه الهياكل. وسوف تحسن هذه المكاتب قدرات جمع المعلومات في مناطق يصعب الوصول إليها. كما أن تعزيز فريق المقر سوف يحسن مستوى وعمق الدعم المقدم إلى قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة على التخطيط على المستوى المركزي، ويوفر تركيزاً أدق للجهود التي تبذلها البعثة لبناء القدرات وللإستراتيجية الانتخابية للبعثة. ومن المتوقع أن تُعين هذه المساعدة جمهورية الكونغو

الديمقراطية على إنشاء مؤسسة انتخابية قادرة على إجراء الانتخابات في المستقبل بحد أدنى من الاعتماد على المستشارين الدوليين.

### البيئة السياسية

٣٢ - إضافة إلى الجوانب التشريعية والتنفيذية للانتخابات، سيكون تحقيق بيئة سياسية، تفضي إلى النشاط السلمي للأحزاب السياسية والمشاركة الشعبية، أمراً أساسياً لا غنى عنه لكي تحظى هذه العملية بالمصداقية. ويعكف الزعماء الكونغوليون وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤهما الدوليون، في الوقت الراهن، على التركيز على عدة قضايا رئيسية في هذا الصدد، بما في ذلك مدونة لقواعد السلوك، تكفل الاستخدام الشفاف لموارد الدولة، وتوسّع نطاق الحيز السياسي.

٣٣ - وفي حلقة دراسية للأحزاب السياسية عقدت في آذار/مارس ٢٠٠٥، قدمت اللجنة الانتخابية المستقلة مشروع مدونة لقواعد السلوك للعملية الانتخابية. وكان مشروع مدونة قواعد السلوك قد أقرته جميع الأحزاب التي حضرت الحلقة الدراسية بتوافق عام للآراء. ويجري الآن وضعها في صيغتها النهائية كيما يتسنى للمشاركين التوقيع عليها. وإضافة إلى مدونة قواعد السلوك هذه، ينبغي حث الزعماء الكونغوليين على أن يقطعوا على أنفسهم التزاماً رسمياً، يتعهدون فيه علناً باسم أحزابهم السياسية وأتباعها بقبول نتائج الانتخابات، ويدرّبون أي استعمال للعنف والترهيب والفساد خلال العملية الانتخابية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستخدم بقوة الوسائل الموضوعة تحت تصرفه لكفالة احترام هذه الالتزامات.

٣٤ - وسيكون أيضاً من الضروري معالجة التقارير المتزايدة بشأن تنامي واتساع نطاق سوء استعمال موارد الدولة، بما في ذلك إساءة اعتماد الأموال المخصصة لدفع مرتبات الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. ومع اقتراب موعد الانتخابات، قد يُساء استعمال أموال الدولة أيضاً في تمويل أنشطة الأحزاب السياسية. وللعمل على تعزيز ثقة الجمهور بالعملية الانتقالية، اقترحت بعض الدول الأعضاء إنشاء آلية مشتركة من المسؤولين الكونغوليين والمناخين الدوليين لدعم الإدارة الشفافة لموارد الدولة، بما في ذلك الموارد المتأتية من قطاع التعدين. وإني لأدعم هذه الفكرة بقوة. ذلك أن هذه الآلية، التي يمكن إنشاؤها في شكل مجموعة أصدقاء الحكم الرشيد، ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد طلبتُ إلى ممثلي الخاص دراسة هذه الفكرة مع المشاركين الكونغوليين في الحوار ومع المناخين.

٣٥ - وفي حين أن التدابير الموصوفة أعلاه سوف تساعد في تعزيز الثقة بالعملية الانتخابية، فإنه لا بد من بذل جهود إضافية لمساعدة الأحزاب السياسية وجمهور الناخبين في فهم هذه

العملية وفي تعزيز المشاركة الشعبية فيها. ووفقا لولاية البعثة، فإن في وسع قدرات البعثة في مجالات الشؤون السياسية وحقوق الإنسان والشرطة المدنية وسيادة القانون والشؤون الجنسانية أن تضطلع بدور هام في رصد البيئة العامة التي تكتنف الانتخابات وفي دعم وحماية حقوق جمهور الناخبين والأحزاب السياسية.

٣٦ - وباستخدام هياكل المكاتب الميدانية، سوف يعمل موظفو البعثة مع السلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في رصد هذه العملية وجمع المعلومات بشأنها واستعراض انتباه السلطات إلى انتهاكات القوانين والأنظمة الناظمة للعملية الانتخابية. وسوف تهدف البعثة أيضا إلى التوجه إلى أقل المناطق وصولا بزيارات تجمع بين أفرقة الموظفين المعنيين بشؤون الانتخابات والشؤون السياسية وحقوق الإنسان وغير ذلك من الموظفين، جنبا إلى جنب مع الشركاء الكونغوليين.

٣٧ - وإضافة إلى دور الرصد العام الذي تضطلع به، سوف تقوم البعثة، هي وشركاؤها في منظومة الأمم المتحدة، بالعمل مع الشركاء المحليين لمنع وقوع التوترات ولبناء الثقة بهذه العملية الانتخابية بتثقيف الجمهور بالحقوق المدنية والحريات العامة وكذا بالقضايا ذات الصلة بالانتخابات والأطفال، وسوف تعقد البعثة اجتماعات مائدة مستديرة وحلقات عمل وحلقات دراسية تضم طائفة واسعة من الجهات الفاعلة المشاركة في العملية الانتخابية، بما في ذلك الأحزاب والسلطات الإدارية والسلطات القضائية والعسكرية والمنظمات غير الحكومية. وسيكون هدف اجتماعات المائدة المستديرة هو إيجاد سبيل يتم بها فحص وسائل محددة لضمان احترام الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الفترة الانتخابية وما بعدها.

٣٨ - وفي ذات الوقت، ستحتاج البعثة إلى أن يكون بمقدورها الوصول إلى أماكن الاحتجاز إذا ما جرى اعتقال أشخاص خلال المسيرات السياسية لكفالة ألا تكون الاعتقالات ذات دوافع سياسية. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أنه، عقب المسيرات التي جرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والتي أسفرت عن مقتل عدد من المشاركين في المسيرات وعن عدة عمليات اعتقال، لم تتح لموظفي شؤون حقوق الإنسان التابعين للبعثة إمكانية الوصول إلى المحتجزين.

٣٩ - وستضطلع قدرة شؤون الإعلام التابعة للبعثة أيضا بدور حاسم الأهمية في كفالة أن تكون العملية الانتخابية مفهومة تماما لدى السكان وجميع الأحزاب السياسية. هذا ويتعين على اللجنة الانتخابية المستقلة والسلطات المعنية والبعثة أن تحدد بوضوح الحقوق والمسؤوليات الممنوحة لجمهور الناخبين والأحزاب السياسية. وهذا يجعل من الأهمية القصوى

وجود استراتيجية إعلامية فعالة. وتعكف البعثة حاليا على تعزيز استراتيجيتها الإعلامية للعمل على إبقاء الجمهور على علم بما يمكن توقعه في كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية، وللقيام بالتوعية المدنية للسماح للناخبين بالمشاركة عن علم في هذه العملية.

٤٠ - وسوف تستخدم الاستراتيجية الإعلامية للبعثة مكتب الناطق الرسمي باسمها وإذاعة أوكابي والمنشورات الخاصة والتوعية المجتمعية وشبكة الإنترنت لتوعية الناخبين في عدد أقصى من المواقع؛ وللقيام بحملة قوية للتوعية المدنية ولتوعية الناخبين؛ ولتسلط الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان والأعمال الإجرامية والترهيب ولتستنكرها؛ ولتناصر تحسين الأمن القومي والوصول إلى المساعدات الإنسانية والتسامح السياسي؛ ولتسلط الأضواء على التطورات الحاصلة في العملية الانتخابية أثناء سيرها. وعليه سوف يكون للاستراتيجية الإعلامية للبعثة مهمة إعلامية ودور هام أيضا في تهيئة بيئة سياسية حرة ونزيهة تكتنف الانتخابات.

٤١ - وسوف تتطلب الجوانب التنفيذية والسياسية والأمنية المعقدة والمتراطة للعملية الانتخابية التنسيق الفعال بين عناصر البعثة. فعلى الصعيد الميداني، سوف يقوم رئيس كل مكتب للبعثة بالجمع بين موظفي الشؤون الانتخابية وغيرهم من الموظفين الفنيين وموظفي الأمن والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، حسب الاقتضاء، لكفالة أن تكون الخطط الانتخابية والجهود المبذولة من جانب البعثة تعزز كل منها الأخرى ويجري تنفيذها مع إيلاء الاهتمام الواجب لأمن الموظفين والبيئة الأمنية العامة. وفي مقر البعثة، ستقوم خلية التحليل المشتركة للبعثة بتحليل التقارير المتكاملة المرسلة من المكاتب الميدانية للبعثة وتحديد الاتجاهات والشواغل والفرص الناشئة في أرجاء البلد، مع التركيز خصوصا على البيئة السياسية الآخذة بالنشوء والتخطيط الانتخابي في الميدان. هذا وسيؤسس نائب الممثل الخاص للأمين العام أو من يسميه هو، فريقا تنسيقيا للانتخابات يفيد من التحليل الوارد من خلية التحليل المشتركة للبعثة ومن موارد مركز العمليات المشتركة، من أجل وضع خطط ومهام للإسهامات الفنية واللوجستية المقدمة من البعثة لتهيئة بيئة سياسية وأمنية مؤاتية لإجراء الانتخابات.

### البيئة الأمنية

٤٢ - كما أشير إلى ذلك أعلاه، فإن إحراز تقدم هام وسريع في إصلاح القطاع الأمني سوف يكون مطلوبا في المرحلة التمهيدية للانتخابات لكفالة بيئة عامة مؤاتية للمراحل الانتخابية ذات الصلة بالحملة الانتخابية والتسجيل والاقتراع. وتضم القيود الرئيسية في هذه المرحلة الحاسمة عملية مزج (دمج) شديدة النقص في الموارد، وعدم دفع مرتبات الأفراد

العسكريين وأفراد الشرطة والنقص في المعدات الأساسية والمون اللازمة للألوية وقوة الشرطة الموحدة للاضطلاع بمهامها. وقد قرر الاتحاد الأوروبي توجيه ٦ ملايين يورو من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير اللوجستيات والتدريب لأغراض المزج. وسوف تساعد البعثة في إدارة هذه الموارد في الميدان. وأعلنت حكومة هولندا، التي ستوجه معونتها من خلال حكومة جنوب أفريقيا، عن تبرع قدره ٥ ملايين يورو لدعم مراكز المزج. ومع أن هذه المساعدة تلقى كل الترحيب فإنه ما زالت هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات إضافية على جناح السرعة من جانب الحكومة الانتقالية والمناخين لكفالة أن يكون إصلاح القطاع الأمني العسكري والشرطي قد أرسى على أرض صلبة.

٤٣ - وكما ورد أعلاه، فإن هناك عددا من المواقع التي يمكن فيها لاستمرار وجود الجماعات المسلحة التي لا سيطرة عليها أو التوترات السياسية أن يهدد أمن العملية الانتخابية. ويعد اتخاذ الزعماء الكونغوليين إجراءات سريعة وحاسمة لضمان الأمن في هذه المناطق حلا جوهريا لهذه المشكلة. كما أن الدعم المقدم من الشركاء الدوليين، وكذلك من البعثة متى أمكن، في تدريب الشرطة الوطنية الكونغولية والقوات المسلحة لقيامهما بأدوارهما الأمنية يُعد، هو الآخر، عنصرا أساسيا لا غنى عنه. ومع ذلك، ونظرا للحالة الراهنة للقوات المسلحة الكونغولية وللشرطة الكونغولية، فإني أعتقد أن هناك حاجة إلى مزيد من عمليات نشر العسكريين والشرطة التابعين للبعثة للمساعدة في تأمين الانتخابات في بعض المناطق الرئيسية في البلد، فيما يقوم الأفراد العسكريون التابعون للأمم المتحدة بالتصدي لتهديد الجماعات المسلحة وفيما تقوم الشرطة بالتصدي للتهديد بأعمال الشغب المدنية، ولا سيما في مناطق كاتانغا والمدن التي يحتمل نشوب اضطرابات فيها من مثل ميوجي ومايي.

٤٤ - وقد خصصت القوات العسكرية الحالية للبعثة والتي يبلغ قوامها ١٦ ٧٠٠ فرد بكاملها للاضطلاع بالمهام التنفيذية الموكلة إليها من مجلس الأمن في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكينشاسا. ونظرا لاستمرار عدم الاستقرار في بعض هذه المناطق فإنه ليس من المتوقع أن يكون لدى البعثة القدرة على إعادة نشر القوات للمساعدة في توفير الأمن للانتخابات في كاتانغا الشمالية وكاتانغا الوسطى أو على توفير القدرات على انتشار أفراد الأمم المتحدة المعنيين بشؤون الانتخابات أو غيرهم في المناطق التي يحتمل نشوب اضطرابات فيها في كاتانغا الجنوبية وميوجي ومايي. وعليه يُقترح نشر لواء إضافي يتألف من ثلاثة كتائب لأداء هذه المهام الحاسمة الأهمية.

٤٥ - وسوف يتألف اللواء من أفراد المقر (١٥٠ فردا) ومن ثلاثة كتائب مشاة (يتألف كل منها من ٨٥٠ فردا)، وسوف يركز اللواء جهده الرئيسي على مواجهة التهديد الذي

يشكله الماي ماي في كاتانغا الشمالية وكاتانغا الوسطى، وسوف ينفذ اللواء المهام التالية: تقديم المساعدة، من خلال تواجده وقيامه بأعمال الدوريات، في تهيئة بيئة آمنة للانتخابات؛ ورصد ماي ماي وتشجيعها على الانضمام إلى عملية المزج؛ رصد الحظر على الأسلحة في المطار والموانئ على بحيرة تانغانیکا (موبا)؛ ومنع تحرك العناصر المسلحة من كيفو الجنوبية إلى كاتانغا؛ وحماية البعثة وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك موظفو شؤون الانتخابات المتواجدين في كاليبي وكابالو وموبا وكامينا وكابانغا وبوكاما؛ وتوفير الانتشال لأفراد البعثة وغيرهم من أفراد الأمم المتحدة الموجودين في كاتانغا الجنوبية وكاسايس؛ وحماية منشآت البعثة في كاتانغا؛ والقيام بالاتصال بعمليات نشر القوات المسلحة الوطنية في المنطقة. وسيكون لدى اللواء نفس قواعد الاشتباك لدى قوات الأمم المتحدة المنشورة في الشرق.

٤٦ - سوف يضم اللواء وحدة طائرات هليكوبتر للأغراض العامة تتألف من ست طائرات هليكوبتر؛ بما في ذلك ٣ طائرات هليكوبتر قادرة على الطيران الليلي (١٤٠ فردا)؛ وطائرتي مراقبة (٣٠ فردا)؛ ومستشفى من المستوى ٢ (٤٥ فردا)؛ وسرية مهندسين (١٧٥ فردا). وفي حين أن قوام اللواء سوف يكون ٣٠٩٠ فردا فإن قوام الأصول التي تمكن البعثة من أداء مهامها ولمقر اللواء سوف يتم توفيرهم من القوام المأذون الحالي للبعثة. وعليه ستكون هناك حاجة إلى ما مجموعه ٢٩٥٠ من الأفراد الإضافيين. ونتيجة لذلك، سوف يزداد قوام البعثة الكلي المأذون به من ١٦٧٠٠ إلى ١٩٢٩٠ فردا.

٤٧ - وينبغي أن يتم نشر لواء كاتانغا كتدبير مؤقت، وأن يكون قادرا على العمل بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على الأقل. وفور انتهاء العملية الانتخابية سوف يتم القيام بعملية تقديرية فورية لتبين ما إذا كان في الإمكان تقليص عدد أفراد لواء كاتانغا أو ما إذا كان في الإمكان إعادته إلى الوطن.

### شرطة البعثة

٤٨ - مع أن القيادة الموحدة للشرطة الوطنية قد تم تعيينها على المستوى المركزي وعلى مستوى المقاطعة فإن الافتقار المزمّن إلى المعدات واللوجستيات والتدريب وعدم وجود أي سجلات للأفراد قد عرض لخطر جسيم النمو المؤسسي للشرطة. وقد ركزت المساعدة الأخيرة المقدمة من البعثة على برنامج "تدريب المدربين"، الذي دربت البعثة من خلاله حوالي ٤٤٦ مدربا لدى الشرطة الوطنية. غير أن المصاعب التي واجهتها الهياكل الإدارية واللوجستية والتنفيذية للشرطة الوطنية قد أثرت على الأثر "المضاعف" لهذا النهج الذي كان متوقعا بادئ الأمر.

٤٩ - وفي الوقت ذاته، ما انفك أعضاء آخرون في المجتمع الدولي يقدمون المساعدة بمهمة لتطوير الشرطة الوطنية. فقد قام الاتحاد الأوروبي بتدريب وحدة شرطة متكاملة؛ هذا وتدعم حكومتا أنغولا وفرنسا تدريب شرطة التدخل السريع، وقد دعمت حكومة جنوب أفريقيا تدريب المدربين في مجال استخبارات الشرطة. وأعلنت حكومة اليابان اهتمامها بتدريب الشرطة الوطنية على حماية كبار المسؤولين والاستخبارات والحد من الأسلحة الصغيرة، واهتمامها كذلك بالإسهام في إرساء الديمقراطية العامة في الشرطة الوطنية، فيما تقوم المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتوفير الدراية الفنية لإنشاء شبكة اتصالات للشرطة. وقدمت حكومة النرويج الدعم المالي لتدريب الشرطة.

٥٠ - وإضافة إلى أنشطتها التدريبية، ما انفكت شرطة البعثة تنتشر استراتيجيا في دور استشاري في ١٢ موقعا في أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقد قامت وزارة الداخلية واللامركزية والأمن، بدعم من اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، التي تضم ممثلين عن الحكومة وعن البعثة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بوضع خطة تجمل الاحتياجات من الموارد المالية واللوجستية والبشرية اللازمة للشرطة الوطنية للحفاظ على الأمن خلال العملية الانتخابية. وسوف يتم تدريب ما يقرب من ٩ ٠٠٠ من أفراد الشرطة في مجالات الأمن العام ومكافحة الشغب و ١٨ ٥٠٠ من أفراد الشرطة الآخرين في مجال الأمن الثابت لمراكز التسجيل والاقتراع. وتدعو الخطة أيضا إلى تطوير قدرة للاستخبارات والإنذار المبكر. وحتى الآن، أعلنت بلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي عن تعهداتها بتقديم ٢٠ مليون دولار، من أصل ميزانية تُقدر بمبلغ ٤٠ مليون دولار، إلى صندوق استثماري يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥١ - وبالنظر إلى توصيات اللجنة المشتركة المعنية بإصلاح القطاع الأمني، استحدثت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإدارة عمليات حفظ السلام مفهوما جديدا للعمليات من شأنه أن يلبي الاحتياجات العاجلة ذات الصلة بتعزيز دور الشرطة الوطنية في العملية الانتخابية، مع الإسهام، في ذات الوقت، في التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية وفي تطوير قدراتها على المدى الطويل. ويقتضي هذا نهجا ذا شقين يضم الاشتراك في موقع واحد كبار ضباط البعثة، على مستوى المفتشين العامين وعلى مستوى مفتشي المقاطعة، لإسداء المشورة في تخطيط العمليات وإدارتها والقيام، في ذات الوقت، ببناء قدرة من القاعدة إلى القمة. وفي هذا الصدد، سيكون هناك مطلب واحد عاجل ألا وهو تسجيل الشرطة الوطنية وإصدار شهادة باستيفائها المتطلبات اللازمة، وهذا أمر يجب فعله قبل أن يكون في الإمكان اتخاذ أي إجراء لتطوير فعالية ومساءلة الشرطة الوطنية.



٥٢ - هذا وقد تم وضع برنامج للتدريب والإحاطة لأفراد الشرطة الوطنية الذين يبلغ قوامهم ١٨ ٥٠٠ فردا، والذين سيوفرون الأمن الثابت لمراكز التسجيل والاقتراع. وسيضطلع بهذا التدريب مدربي الشرطة الوطنية، بالتنسيق مع اللجنة الانتخابية المستقلة، تحت إشراف أفراد شرطة البعثة. وفي الوقت ذاته، يوصى بأن تقدم البعثة دعما مباشرا لتطوير القدرة لدى الشرطة الوطنية على مكافحة الشغب، ولا سيما في المناطق التي يبلغ الخطر فيها أشده لحدوث اضطرابات خلال الفترة الانتخابية، ألا وهي كينشاسا ولوبومبا شي وكيسانغاني، ومبوجي، ومايي، وكاتانغا، وبوكافو، وكولديزي، وليكاسي، وأوفيرا. وسوف يضم مثل هذا التدريب عمليات مكافحة الشغب وكذا عمليات الإنذار المبكر وحل الصراعات والتكتيكات غير المميتة.

٥٣ - وسوف تتطلب أنشطة شرطة البعثة تنسيقا وثيقا مع المانحين الذين سيكون دعمهم ضروريا لتجهيز الشرطة الوطنية بالمعدات. وستكون ثمة حاجة لتعزيز تنسيق المساعدة المقدمة من الشرطة مع المانحين الدوليين من أجل الحد من خطر الازدواجية ولزيادة تكييف الدعم المقدم مع أولويات الشرطة الوطنية. وعليه ستعمل شرطة البعثة على إنشاء مجموعة عمل تتولى تنسيق الشركاء الدوليين، الذين يقومون الآن بالإسهام في تطوير الشرطة الوطنية أو أبدوا اهتمامهم بذلك.

٥٤ - وفي القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) أذن مجلس الأمن للبعثة بقوام مجموعته حوالي ١٣٤ فردا من أفراد شرطة البعثة. وفي القرار ١٥٦٥ (٢٠٠٤) أذن مجلس الأمن بزيادة قوام البعثة بـ ٩٠٠ فرد، بمن فيهم أفراد الشرطة المدنية الذين يصل عددهم إلى ٣٤١. وحتى الآن، يوجد لدى البعثة وحدة شرطة نظامية يجري نشرها (١٢٥) ويتواجد ١٧٥ فردا من أفراد الشرطة في مواقعهم.

٥٥ - وستقوم وحدة الشرطة النظامية التابعة للبعثة ووحدة مكافحة الشغب التابعة للشرطة الوطنية باستحداث آلية تستطيع هاتان الوحدات بالاستناد إليها القيام بمهام مشتركة وبعقد اجتماعات تدريبية. وفي حال وقوع مواجهة مفتوحة مع جموع الشغب، تقوم شرطة البعثة بتوجيه أنظار الشرطة الوطنية صوب حماية المواقع التي يحتمل أن تكون هدفا (كما في ذلك منشآت الأمم المتحدة) وكذا بالمساعدة في تنسيق رد فعل الشرطة الوطنية. وعلاوة على ذلك، سوف تقوم شرطة البعثة برصد أعمال الشرطة الوطنية للتأكد من أن استعمال العنف متناسب مع التهديدات وفقا لأساليب مكافحة الشغب المقبولة دوليا، والتي تشمل التفاوض وتسوية المنازعات واستخدام تكتيكات غير مميتة. وسوف تزيد هذه الاستراتيجية، بشكل

كبير، من مستوى الأمن في حال بروز مسيرات وتمنع هذه المسيرات من الترددي إلى حالات شغب.

٥٦ - ومن أجل أن تضطلع البعثة بمفهوم العمليات المذكور أعلاه، فإن من المتوقع أن تكون ثمة حاجة إلى خمس من وحدات الشرطة النظامية تتألف الوحدة منها من ١٢٥ فردا (٦٢٥) تعمل تحت إمرة مفوض الشرطة، بما يصل المجموع إلى ٧٥٠ فردا من أفراد الشرطة النظامية. وسوف يكون دور نشر وحدات الشرطة النظامية التابعة للبعثة تكميلا ومنسقا على المستويات الاستراتيجية والتعبوي والتنفيذي. وستوزع وحدات الشرطة النظامية على النحو التالي: وحدتان في كينشاسا ووحدة في كيسانغاني ووحدة في موبوجي - مايلي، ووحدة في لوبومباشي ووحدة في بوكافو.

٥٧ - وفي ذات الوقت، ستكون هناك حاجة إلى ٢١٦ فردا إضافيا من أفراد الشرطة زيادة على أفراد البعثة المنشورين حاليا البالغ عددهم ١٧٥ فردا من أجل أن تقدم البعثة مستشارين على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعة ومن أجل تقديم دعم كامل لتنفيذ الخطة الأمنية الحكومية من أجل الانتخابات، بما في ذلك برنامج تدريب ما مجموعه ١٨ ٥٠٠ فرد من أفراد الشرطة الوطنية. وسيتم نشر هؤلاء الأفراد الـ ٣٩١ على النحو التالي: ٢٥ فردا لتقديم المشورة والمساعدة إلى الشرطة الوطنية في تنفيذ الخطة الأمنية للانتخابات؛ ١٢ فريق تدريب متجولا، تضم ٥ من أفراد شرطة البعثة وأفرادا متدربين من الشرطة الكونغولية، وتتولى تدريب الشرطة الكونغولية على أمن الانتخابات؛ ٢٣٠ فردا من أفراد الشرطة منتشرين بصفة استشارية في ٢٠ موقعا استراتيجيا في كل أرجاء البلد، بما في ذلك ٣٠ فردا يتواجدون في نفس مكان المفتشين العامين ومفتشي المقاطعات، و ٢٠٠ فردا لدعم المجالات الرئيسية للقيام بأعمال الشرطة، من مثل إجراء التحقيقات، وتسيير دوريات الشرطة في المجتمعات المحلية، وحقوق الإنسان وحركة السير والمعايير المهنية؛ ومقر شرطة البعثة المؤلف مما مجموعه ٣٠ فردا من أفراد الشرطة، بمن فيهم ٤ أفراد مخصصين على نحو دائم لتنسيق شؤون المانحين؛ و ٤٦ فردا من أفراد شرطة البعثة للقيام بعملية تسجيل لأفراد الشرطة الوطنية، تبدأ بالعناصر التي سوف تدرّب على العملية الانتخابية.

### الدعم اللوجستي المقدم من البعثة للانتخابات

٥٨ - قامت البعثة بتحليل دقيق للاحتياجات الضرورية من الموارد لتلبية طلب اللجنة الانتخابية المستقلة، المشار إليه في الفقرة ١٥ أعلاه، من أجل تقديم المساعدة في نقل المواد الانتخابية من كينشاسا إلى ١٤٥ إقليما و ٢١ مدينة. وفي هذا الصدد، لا بد من ملاحظة أن الموارد الجوية الحالية للبعثة مستخدمة استخداما كاملا. وستكون هناك حاجة إلى زيادة

أصول النقل الجوي من أجل تلبية الاحتياجات في قطاع النقل التي طلبتها اللجنة الانتخابية المستقلة، بما في ذلك ثلاث طائرات من طراز IL-76 وست طائرات من طراز C-130 و ١١ طائرة هليكوبتر متوسطة متعددة الأغراض، وطائرتا هليكوبتر من طراز Mi-26. وسوف يتطلب إيصال هذه المعدات أيضا أن يُنشر في ١٦٦ موقعا ما مجموعه ٤٠٠ من متطوعي الأمم المتحدة والموظفين الوطنيين.

٥٩ - وسوف تستخدم الطائرة الإضافية في إكمال الدعم المقدم لنشر لواء كاتانغا وتوفير الدعم اللوجستي له. ونظرا إلى أن معظم هذه المواقع موجودة في مناطق لا وجود فيها دائما للبعثة في الوقت الحالي ستكون هناك حاجة أيضا في هذه المواقع إلى موارد إضافية على صعيد الهياكل الأساسية اللوجستية والنقل الأرضي. وفور اكتمال الدعم المقدم إلى العملية الانتخابية، سوف تقوم إدارة عمليات حفظ السلام بإجراء استعراض شامل لموارد النقل وتعديل موارد البعثة وفق ذلك.

## رابعاً - الجوانب المالية

٦٠ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٥٩/٥٨ بء المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، و ٢٨٥/٥٩، المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مبلغا مجموعه ١٠٠ ٧٦٦ ٩٥٤ دولار لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة المالية من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٦١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وصلت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة إلى الحساب الخاص للبعثة إلى ٤٥٩,٣ مليون دولار. ووصل مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ إلى ٢ ٢١٨,٨ مليون دولار.

٦٢ - وسوف أقوم بإحاطة المجلس علما بالآثار المالية الناشئة عن الدعم المقترح من البعثة لإجراء انتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إضافة لهذا التقرير تصدر قريبا.

٦٣ - تلقى الصندوق الاستئماني لدعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ تأسيسه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، تبرعات بمبلغ ١,٤ مليون دولار، بينما بلغت النفقات حتى تاريخه ٠,٩ مليون دولار. وكما أشرت إلى ذلك في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن (انظر S/2005/167، الفقرة ٧٠)، فإنه بتعيين الحكومة الانتقالية إدارة لمقاطعة إيتوري، يكون الصندوق الاستئماني لدعم إعادة لجنة السلام إلى مقاطعة إيتوري، الذي أسس في تموز/يوليه ٢٠٠٣، قد استوفى غرضه. وقد وصلت النفقات خصما على الصندوق

الاستثماني، البالغ قدره ٠,٣٥ مليون دولار، إلى ٠,٢٨ مليون دولار، وسألتمس آراء المانحين بشأن التصرف في الأموال المتبقية في الصندوق.

## خامسا - الملاحظات والتوصيات

٦٤ - جلي أن إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيكون مهمة شاقة. لكن من المؤسف أن العملية الانتخابية قد واجهت إعاقات كبيرة. غير أنه، على الرغم من التحديات الأمنية والتنفيذية والسياسية، فإن في الإمكان، بتركيز ودعم كافيين من الحكومة الانتقالية، وبمساعدة من الشركاء الدوليين، إجراء الانتخابات في غضون فترة زمنية معقولة.

٦٥ - وتقع على عاتق الحكومة الانتقالية في المقام الأول مسؤولية تهيئة الظروف الضرورية للاستقرار في فترة ما بعد العملية الانتخابية وكذا مسؤولية نجاح العملية الانتخابية. أنني لأحض الزعماء المعنيين بالعملية الانتخابية أن يفكروا لا في ما يمكن أن تعود العملية الانتخابية عليهم شخصيا وعلى مؤيديهم الأقربين، ولكن أن يفكروا في ما يمكن أن تعنيه الانتخابات للشعب الكونغولي ولجمهورية الكونغو الديمقراطية كدولة من الدول. وقد تكون هذه الانتخابات نقطة تحوّل في تاريخ جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي وسعها أن تأتي إلى حيز الوجود بأول حكومة تمثل الشعب حقا منذ الاستقلال، حكومة يمكن أن تبدأ للمرة الأولى في تاريخ الجمهورية عملية بناء دولة تعدّ ضرورية لإتاحة الفرص الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للشعب الكونغولي. ومع أن أعضاء الحكومة الانتقالية قد أظهروا علامات تدل على فهم أهمية هذه الانتخابات فإن عليهم أن يفعلوا المزيد.

٦٦ - إنني لأرحب بإقرار دستور يرسي نظاما يكفل الضوابط والموازن ما بين الفروع التنفيذي والتشريعي والقضائي وقيم توازنا للقوة والسلطة في الفرع التنفيذي للحكومة. وخلال المرحلة المتبقية من الفترة الانتقالية، التي ستكون ذات حساسية خاصة في الفترة السابقة لعملية الانتخاب، لا بد لأعضاء الحكومة الانتقالية من أن يكفلوا أن الحكومة تدار بشفافية وحيادية، ولا بد لهم من أن يلزموا أنفسهم بقبول نتائج الانتخابات.

٦٧ - لقد أوجزت في هذا التقرير عدة توصيات. يستطيع المجتمع الدولي من خلالها أن يمد يد العون لهذه الحكومة، بما في ذلك التوقيع على مدونة قواعد السلوك وإنشاء مجموعة أصدقاء الحكم الرشيد. إنني لأخص القادة الانتقاليين بقوة على أن يدخلوا في هذه الالتزامات، وأذكرهم بأن المجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد ليقودهم إلى مستقبل مستقر سياسيا وسليما اقتصاديا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٨ - إنني ما زلت قلقاً أشد القلق وكذا هي حال الكثير من شركاء الكونغو الدوليين، إزاء حالة إصلاح القطاع الأمني. إن على الحكومة الانتقالية ألا تسمح للعناصر المسلحة للفصائل السابقة أن تُصبح في وضع يمكنها من أن تكون عرضة للتأثير السياسي خلال الفترة الانتقالية. والأهم من ذلك أن استقرار دولة ما بعد العملية الانتقالية سوف يعتمد على قدرة هذه الدولة على توفير الأمن لشعبها. إنني لأرحب بالجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لتقديم المساعدة في هذا الصدد، لكن المسؤولية النهائية تقع على عاتق الحكومة الانتقالية. ذلك أن المشكلة لم تعد أساساً مشكلة وضع خطط لإصلاح القطاع الأمني ولكنها مشكلة كفاءة توافر الموارد اللازمة لتنفيذها. إن على الحكومة أن تكفل القيام بشفافية بتسديد المرتبات وتقديم الدعم المالي لعملية تمازج ناجحة وكذا الدعم للألوية الموحدة الجديدة.

٦٩ - لقد كان في التصميم الذي أبدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وشركاؤها الدوليون في دعم العملية الانتقالية ما يشد العزيمة ويشجعها. ذلك أن العمل السياسي، من خلال آلية اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية والمساعدة المرنة في المجالات الرئيسية، من مثل العمليات الانتخابية والتمازج، أمر ساعد الشعب الكونغولي على أن يحرز تقدماً ملموساً في تنفيذ عملية السلام. وإني لأحضر المانحين على أن يحولوا التزامهم نحو الميزانية الانتخابية إلى مدفوعات فعلية تجنبا لأي عقبات ممكنة في العمليات الانتخابية.

٧٠ - إن الإجراءات التي اتخذتها البعثة لترع سلاح أكثر من ١٢ ٠٠٠ مقاتل في إيتوري ولتعزيز البيئة الأمنية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية جديدة بالشكر والعرفان. ذلك أن التقدم الحرز في هذه المناطق الحيوية قد أظهر أنه بالنوع الصحيح من الموارد العسكرية، يمكن إحداث تغيير حقيقي. إني أوصي في هذا السياق بأن ينظر مجلس الأمن في زيادة القوام العسكري للبعثة بنحو ٢ ٥٩٠ من جميع الرتب كيما يصل مجموع القوام إلى ١٩ ٢٩٠. وهؤلاء الأفراد العسكريون الإضافيون، الذين لن ينشروا إلا مؤقتاً خلال فترة الانتخابات وبعدها مباشرة، قد يضطلعون بدور هام في كفاءة الاستقرار في المناطق التي سرعان ما يضطرب الأمن فيها وفي تمكين جمهور الناخبين من الحق في المشاركة في العملية الانتخابية، وكذلك في كفاءة أمن أفراد البعثة والأفراد الدوليين الآخرين في هذه المناطق الكثيرة المخاطر.

٧١ - وكذلك يوصى بأن ينظر مجلس الأمن في تعزيز عنصر الشرطة المدنية بإضافة ٢٦١ فرداً من أفراد الشرطة المدنية وخمس وحدات نظامية للنهوض بأنشطة التدريب وبناء المؤسسات على الصعيد المركزي وعلى الصعيد الميداني، حسب ما ورد وصفه في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٧ أعلاه. وبعد أعوام من تشجيع الحكومة الانتقالية على إقرار بناء مؤسسة

للشرطة تتصف بمقومات النماء والديمومة وإقرار برنامج تدريبي، أبدت الحكومة الانتقالية الآن رغبة حقيقية في القيام بذلك. إن تقديم المزيد من الدعم من البعثة في هذه المرحلة الحاسمة لن يعمل على كفالة الاستقرار والانفتاح السياسي خلال العملية الانتخابية فحسب ولكن سيعمل على دعم بناء قدرات الشرطة الوطنية أيضا.

٧٢ - ومن شأن الدعم اللوجستي الذي طلبت اللجنة الانتخابية المستقلة من البعثة تقديمه لنقل المواد الكهربائية من كينشاسا إلى ١٤٥ إقليما و ٢١ مدينة أن يمثل تحديا كبيرا. وإذا ما أخذ الهيكل الأساسي للنقل لدى البعثة بعين الاعتبار فإن البعثة ستكون هي المنظمة الوحيدة القادرة على توفير هذا الدعم. على أن القطاع الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسوء الحظ، لا يملك القدرة على الاضطلاع بهذه المهمة، فضلا عن أن التعاقد مع شركة خاصة دولية سيكون أعلى تكلفة وقد يكون أقل موثوقية من استخدام شبكة البعثة من الهياكل الأساسية. وعليه فإني أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في أن يوفر مثل هذه الولاية للبعثة، على نحو ما هو موصوف في الفقرتين ٥٨ و ٥٩ أعلاه.

٧٣ - وتتيح الانتخابات المقبلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الفرصة للاستقرار لا في ذلك البلد فحسب. ولكن سوف تسهم في الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية أيضا. وهناك أمل قوي في أنه، من خلال هذه الاستراتيجية والتوصيات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك التوصيات الموجهة إلى المانحين الدوليين وإلى مجلس الأمن للنظر فيها - يمكن تحقيق هذا الهدف الذي طال انتظاره.

٧٤ - وفي الختام، أود أن أهنئ ممثلي الخاص ونساء ورجال بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسرة منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين على ما بذلوا، في ظروف من المخاطرة الشخصية غالبا، من جهود لم تعرف الكلل ولا الملل في السعي نحو تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكذلك أود أن أهني الشعب الكونغولي على شجاعته وبعد نظره في التصدي للكثير من التحديات التي واجهته في جلب الاستقرار البعيد الأجل إلى بلده.